المحاضرة02:

العلاقات السياسية بين إيالة الجزائروفرنسا خلال العصر الحديث

1- بداية العلاقات الرسمية :

1.1-إنشاء القنصلية الفرنسية بالجزائر:

على الرغم من تقارب العلاقات الجزائرية الفرنسية، فان هذه العلاقات لم تتخذ صيغة رسمية إلا حوالي سنة 1578، وذلك بإنشاء القنصلية الفرنسية بالجزائر، وتعود اولى المحاولات في هذا الصدد إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر حين قام الملك "شارل التاسع" بتعيين احد الرعايا ويدعى : "بارتول" لمنصب القنصل بمدينة الجزائر في 15 سبتمبر1564.

و لم تحض هذه المحاولة بالتوفيق نظرا للمعارضة الشديدة التي أبداها كل من الباشا والديوان لفكرة إقامة دائمة لممثل عن دولة مسيحية فرجع المرشح من حيث أتى .

في عهد "هنري الثالث" الذي عزم على إيجاد تمثيل دبلوماسي ببلاد المغرب عموما حيث جددت فرنسا المحاولة، وسجل المؤرخون بأن إنشاء القنصلية في تونس لم يلق أدنى معارضة، كما كان المغرب الأقصى، هو صاحب المبادرة لاعتماد قنصل فرنسي في عهد السلطان عبد الملك سنة 1577.

بينما أصرت حكومة الجزائر على اعتراضها وأمام هذا الرفض المتواصل، فهمت فرنسا ووجهت جهودها صوب الباب العالي حتى يتدخل، ولم يتم ذلك إلا في أوائل سنة 1578 حيث قام "مراد الثالث" أصدر أمرا مستعجلا يقضي بقبول" مورتسي سوردن" قنصلا.

2.1- هنري الرابع وإحياء التقارب : كان لتجدد النزاع بين هنري الرابع وفيليب الثاني ملك اسبانيا انعكاسات واضحة على العلاقات الجزائرية الفرنسية، ففي غضون الصراع بين هنري الرابع وفيليب الثاني، كانت فرنسا تمر بأزمات خطيرة، فكان على الملك استئصال جذور الثائرين وإعادة الأمن والسلام بعد الحروب الأصلية والدينية التي قاربت أربعين عاما.

و لم يكن في حوزة ملك فرنسا القوة الكافية للتصدي لأعدائه في الداخل وفي الخارج، وكان هنري الرابع يدرك حينئذ قوة البحرية الجزائرية مما جعله يعمل على إحياء الصداقة القديمة التي ميزت العلاقات في الثلاثينات والأربعينات من ذلك القرن.

تمثلت خطته في بداية الأمر في التقرب من السلطة العثمانية، ليضمن بذلك مساعدة البرية الجزائرية، ففي افريل 1591، بعث برسالة للسلطان مراد يرجوه فيها بالعمل على مد يد المساعدة في الحرب غير العادية، التي شنها ضده ملك اسبانيا، وحينما لم يستجيب له السلطان العثماني على الفور أعرب عن أسفه في عدم القدرة على التصدي لاسبانيا ويظهر أن الدولة العثمانية لم تستجب لطلب فرنسا إلا في جويلية 1593 م.

و كانت مساندة الجزائريين لهنري الرابع ضد رعاياه المتمردين أساسية إذ دامت حتى إقران السلام، وهكذا يمكن القول بان العلاقات الجزائرية – الفرنسية عرفت منذ الثلاثينات من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر، فترات خفية من التعاون، فكانت البحرية الجزائرية تقدم دعما نافعا لفرنسا في تصديها للأعداء سواءا على الصعيد الداخلي والخارجي.

و على الرغم من هذا إلا أن الباشا تضمن الرفض الصريح للممثل الفرنسي الذي يبقى محل تحقيق وثيق، لكن الباشا تراجع عن موقفه، إذ تكشف لنا المصادر عن تعاقب ثلاثة نواب قناصل على المنصب من افريل 1579 إلى سبتمبر 1582.

و هكذا نرى أن عملية إنشاء القنصلية لم تكن بالأمر اليسير إذ استغرقنا خمسة عشر سنة في الأخذ والرد .

3.1- دورلويس الرابع عشرفي توطيد علاقات الصداقة مع الجزائر:

لقد حرصت فرنسا على كسب صداقة الجزائر الضرورية لضرب اعدائها، فقام الملك بارسال قنصله بالجزائر مع ما قيمته ستة الاف فرنك ليوزعها على شكل هدايا على حكام مدينة الجزائر لتحريضهم على قطع علاقاتهم بهولندا وإنجلترا، وفي 1669 صارح لويس الرابع عشر حكومة الجزائر من اجل التحالف ضد اوربا ويقطع علاقاتها مع مختلف الدول الاوربية وان تبقى على اتحادها مع فرنسا فقط.

4.1- توترالعلاقات بين البلدين :

ان الوفاق الذي اتسمت به العلاقات أصبح مشروطا بظهور الدايات واعتلائهم الحكم، فظهر تخلي واضح من جانب الحكومة الجزائرية عن أية ليونة، فالتحالف بينهما لم يدم طويلا حيث بدأت العلاقات تسوء منذ سنة 1672، بالرغم من كون الجزائر كانت في حالة حرب مع هولندا وانجلترا، وهو الهدف الذي سعت إليه فرنسا بكل مثابرة، وتمثل الرسالة الموجهة من الداي الحاج محمد المؤرخة في23 سبتمبر 1674 حجز الزاوية في العلاقات الجزائرية – الفرنسية فقد حددت الأسس التي وضعتها الجزائر في سبيل إقامة سلام وصداقة بين البلدين، كما يلاحظ من خلالها اللهجة الحادة التي خاطب بها الداي حاكم فرنسا، في حين ذكر بالسلام القائم بين البلدين، حيث هدد فرنسا بالقطيعة في حالة امتناعها عن احترام تلك القواعد، ومن خلال الرسائل التي أرسلها ملك فرنسا عن طريق القنصل **ارتيو**ان فإن هذه الأخيرة وافقت على تلك الشروط .

و بعد مرور حوالي سنة على تاريخ رسالة الداي الحاج محمد شرعت في تطبيق ما عرضت عليه، فاحتجزت الفرنسيين الذين قبض عليهم على متن سفن أعدائها، كما فعله الرايس ميزومورطو عن استيلائه على سفينتين الأولى من جنوه والثانية من ليفورنه، واللتان كانتا تحملان ثلاثة وعشرين فرنسي.

5.1-توترالعلاقات من جديد :

استنادا الى رسالة القنصل الفرنسي إلى حكام مدينة مرسيليا يعود قطع الحكومة الجزائرية لعلاقتها بفرنسا، وبذلك تكون هذه الأخيرة لم تلتزم بإحدى القواعد المشار إليها، وهي عدم حجز الجزائريين الفارين من اسبانيا وغيرها .

و كانت حادثة سنة 1679 سبب مباشر في ذلك، حيث اعترضت سفينة بمرسيليا جماعة من الجزائريين كانوا قد افلتوا من قبضة الأسر الاسباني، ولقد كان هذا الاعتداء خرقا صارخا لنصوص المعاهدات، خاصة إذا علمنا أن البلدين كانا في حالة سلم وهو وضع كان يضمن للجزائريين جل أنواع المساعدات من الجانب الفرنسي .

و ظلت المسالة محل خلاف بين الحكومتين عدة ثلاث سنوات من 1679 إلى 1681، وحسب ما أوردته بعض المراجع انه تم توصل الطرفين إلى اتفاق بشان تبادل الأسرى بتاريخ 1681 غير أن فرنسا لم تلتزم هذه أيضا لوعدها .

عندئذ قرر الديوان في 18 أكتوبر نقض السلام وأعلن الحرب ضد فرنسا، وكان ذلك يعني العودة إلى نشاط البحرية، فالسفن التي كانت قبل هذا التاريخ ممنوع التعرض لها أصبحت مباحة لذلك .. وتمكن البحارة في ظرف شهر واحد من إلحاق خسائر كبيرة بالبحرية الفرنسية، فاستنادا إلى ما أورده الأب لوفسني قنصل فرنسا – في إحدى رسائله إلى حكام مدينة مرسيليا فقد كانت ما يلي، عشرون غنيمة وأربعمائة أسير أما قيمة البضائع فقد قدرت بـ200 ألف .

لم ترض فرنسا أن تعلن الجزائر الحرب ضدها، خاصة وأن الجزائر قد أبرمت معاهدة مع هولندا بتاريخ أول ماي 1680 تعهدت بمقتضاها تزويد الجزائر بالعتاد الحربي من جبال وبارود وقذائف ومدافع وقامت انجلترا هي الأخرى بعقد معاهدة بتاريخ 22 افريل 1682اعترضت فيها أيضا بتزويد الجزائر بالعتاد الحربي.

فأي سبيل تختاره فرنسا، بعد أن سالمت حكومة الجزائر كلا من هولندا وانجلترا ؟ هل تتفاوض معها أم تعلن الحرب ضدها ؟ أن التفاوض بالنسبة لها لم يكن شيئا مضمونا لامتيازين اثنين، بيدوا أن لويس الرابع عشر وضعها في الحسبان، وقد ترفض الجزائر التفاوض مع فرنسا وفي حالة قبولها بذلك فإنها تفرض عليه معاهدة مثل التي تمت مع هولندا وانجلترا فلا سبيل أمام لويس الرابع لاستعراض العضلات، فقرر عندئذ حرق المدينة .

قامت فرنسا بإعداد حملة بقيادة الأميرال دوكين أو دوكسين في مراجع أخرى، وقد غادرت فرنسا يوم 12 جويلية 1682 ووصلت مدينة شرشال، يوم 25 من الشهر نفسه وسميت حملته بدوكين الأول، وبدا بقنبلة المدينة، تمكنت من إغراق سفينتين جزائرتين ثم انتقل الأسطول إلى مدينة الجزائر يوم 29 جويلية فأرسل لإنذار الجزائريين من أجل قبول المطالب الفرنسية، وهذه المطالب تتمثل في إطلاق سراح كل من الأسرى الفرنسيين، وتقديم اعتذار رسمي إلى ملك فرنسا، ولما رفضت الجزائر الإنذار قصف الأسطول الفرنسي المدينة يوم 26 أوت بحوالي 200 سفينة، لكن الخسائر كانت خفيفة ورجع الأسطول إلى فرنسا يوم 12 سبتمبر من نفس السنة، غير أن دوكين رجع صائفة 1683, وزاد على مطالبه التزام الجزائر بدفع نفقات ومصاريف الحملة وأنه لن يغادر مرسى الجزائر ألا بعد تنفيذ جميع مطالبه.

وخلال هذه الفترة عقد صلح بين البلدين حيث وافق الداي على عقد الصلح مع دوكين , وقام بإطلاق سراح 57 فرنسي , ولكن دوكين قصف المدينة مرة ثانية في جويلية1683 . وعقبها ثم اغتيال بابا حسن الذي اتهم بالضعف لإطلاقه سراح الأسرى الفرنسيين دون مقابل، وسلم للداي حسين، وكذلك وقعت معاهدة

سلام وصداقة بين الحاج حسين ومورنو, وتورفيل يوم 25 أفريل 1684 تخص تبادل الأسرى والامتيازات الجمركية وقررت مدة سير هذه المعاهدة مئة سنة .

وفي سنة 1686 م طالبت الجزائر باطلاق سراح الأسرى الموجودين بفرنسا , والذين لم يتسن للمبعوثين الجزائريين إحصاءهم , لأن أصحاب السفن الفرنسية كانوا يخفونهم عن الأنظار , كما اشتكى الداي في رسالة بعث بها إلى لويس الرابع عشر في قنصله الموجود في الجزائر لكذبه وعدم نزاهته كونه يضخم الأمور ويزيد في عدد الأسرى الفرنسيين بالجزائر ومن هنا أطلقت فرنسا عدد من أسرى عساكر الاوجاق، وتبادل الطرفان الهدايا عند أواخر سنة 1686.

وعادت العلاقات إلى التوتر من جديد بين الفرنسيين سنة 1687 , بسبب حجز سفينة مشبوهة قرب ساحل العاصمة , من طرف أميرال فرنسي , والتي كانت تتجسس على الجزائر , فقامت فرنسا بإرسال عبارة ضخمة رست في ميناء الجزائر أواخر جوان 1687 , بقيادة روشري تطالب بامتيازات أكثر , وبدأ القصف بالقنابل منذ أول جويلية من نفس السنة لكنها لم تحقق أي نتيجة , بل أدت إلى تمديد الأسطول الجزائري حصاره للسواحل الفرنسية ومهاجمتها بغارات منفصلة مما دفع الفرنسيين إلى طلب الصلح.

نلاحظ هنا أن الجانب الفرنسي قد نقض أهم بنود معاهداته مع الجزائر , ألا وهو عدم الإسراع في استخدام القوة لحل الخلافات الحاصلة بين الطرفين قبل اللجوء إلى الحلول السلمية وهذا ما كان يؤدي إلى تعقيد الأمور .

قام الداي الحاج شعبان برسالة الى لويس الرابع عشر في 23 جويلية 1691 , كشف فيها مناورات الفرنسيين وتحايلهم وعدم تطبيقهم للمعاهدات, وبين فيها الصعوبات التي تواجه الصلح الدائم بين البلدين، وبعدها مباشرة تلقى فهل تسيو مبعوث فرنسا بالجزائر تعليمات تحثه على إنهاء كل القضايا المتعلقة بين الطرفين.

ولكن منذ عام 1727 , بدأ التوتر يعود من جديد , فقد تم اسر سفينة جزائرية، واسر23 جزائريا من طرف القراصنة المالطيين الذين سلموهم الى فرنسا , ورغم أن المعاهدة تنص على إطلاق سراحهم وإرسالهم إلى الجزائر , لكن الفرنسيين عمدوا إلى إخفاء أمر هؤلاء الأسرى ولكن نبأهم وصل إلى الجزائر , فطالبت بهم لكن فرنسا رفضت تسليمهم كلهم باستثناء 19 أسير فقط واحتفظوا بالباق.

كما قام التجار الفرنسيون بحجز شحنة من الصوف كان قد بعث بها الداي الى مرسيليا لتباع، لكن هؤلاء اعتبروا الركب والشحنة لأحد التجار الفرنسيين المقيمين بالجزائر، وكرد فعل استولت الجزائر على أربع مراكب فرنسية على السواحل الإسبانية، كما اتهم الداي بابا حسن الفرنسيين عام 1744 بالتحالف مع فرسان مالطة ضد الجزائر, فقام بإغلاق مؤسساتهم التجارية بالقالة وعنابة لمدة عام كامل .

عادت العلاقات للتوتر من جديد حيث قام الداي عبدي باشا بطرد قنصل فرنسا الجديد "دولان" لأنه أصر المثول أمام الداي ومعه سلاحه، بعد عجز السلطان والمواطنون بالعدول عن هذا السلوك الغير مهذب وكانت النتيجة تعيين قنصل آخر.

و في سنة 1753 وقعت حادثة كادت أن تؤدي إلى القطيعة، فقد فكرت فرنسا جديا في شن حرب على الجزائر، والسبب يعود إلى رفض أحد المراكب الفرنسية التوقف للتفتيش قرب مدخل مضيق جبل طارق فأطلقت عليهم النيران، مما أدى إلى نشوب معركة قتل فيها إحدى عشرة جزائريا، واخذوا المركب وصادروا كل الشحنة واسر ملاحيه وجلد الربان حتى الموت، وعلى الرغم من كل التجاوزات فان العلاقات بين البلدين لم تتأثر، كما لم تتأثر كذلك بسوء معاملة الأسرى الجزائريين في فرنسا .

و في عام 1763 عمدت فرنسا إلى إرسال مبعوث لها إلى الجزائر للاتفاق على ترتيبات جديدة تمنع من تكرار حوادث البحر، وفي 16 جانفي 1764 توصل الطرفان إلى تسوية جميع القضايا المتعلقة بالاتفاق مع إضافة سبعة بنود جديدة لمعاهدة السلم القائمة بينهما، وفي سنة 1774 اعتلى العرش الفرنسي لويس السادس عشر، الذي بادر بإخطار السلطات الجزائرية بذلك مثبتا لكل المعاهدات المبرمة بين البلدين، وعلى إثر الحملة الاسبانية على الجزائر سنة 1775، التي حظيت بالفشل لذلك رأت فرنسا أنها سوف تتأثر علاقتها بالجزائر بسبب العداء الاسباني للجزائر، حيث وقع مركب يحمل سلعا جزائرية، بين أيدي الأسبان قد تؤدي إلى القطيعة، ونظرا للاعتداءات التي كانت تتم في المياه الإقليمية الفرنسية على التجارة الجزائريين أوفدت فرنسا مبعوثا إلى جزائر في جانفي 1790. وحدد اجل الصلح الى مائة عام أخرى أي في عام 1887م.

تم عادت العلاقة بين البلدين بين الشد حيث تم تعديل مسافة خدمة المياه الإقليمية الفرنسية التي لم تعد عشرة فراسخ، دائما أصبحت تمتد على مسافة مرمى المدفع داخل البحر وتعهدت فرنسا بحماية التجار الجزائريين من أعدائهم داخل النطاق مقابل تعهد الجزائريين بعدم مهاجمة أعدائها داخله .

لكن بعد 5 أيام من توقيع المعاهدة وقع حادثان خطيران، حيث تم الاستيلاء على سفينتين جزائريتين في المياه الإقليمية الفرنسية التي لم تحرك ساكنا لفعل شيء لمساعدتهم، فاعتذرت فرنسا عن هاته الخسائر وذلك بعد وصول القنصل الجديد فاليير فحل هدوء نسبي في هذه الفترة، لكنه لم يستمر طويلا حتى 17 ماي 1792 لاحقت سفينة نابوليانية مركبتين جزائريتين قرب مدينة طولون، التي لم يفعل مسؤولها أي شيء لمساعدة البحارة الجزائريين، فاستدعى الداي قنصل فرنسا وسحب منه المعاهدات المبرمة بين البلدين وهذا يعني القطيعة.

و مع وصول المركبين الجزائريين بمعية عبارة فرنسية، حدث انشراح كبير لدى السلطات الجزائرية التي استقبلت قائدها بكل حفاوة، حيث تسلم رسالة من وزير الخارجية لويران إلى الداي يطلب منه فيها تثبيت القنصل فالبير كممثل للجمهورية الفرنسية والمحافظة على العلاقات بين البلدين، واستجابت الجزائر بطلب الاعتراف بالجمهورية الفرنسية بدون تردد، حيث قام الداي بتثبيت كل المعاهدات المبرمة بين البلدين.

6.1-عودة العلاقات إلى الانقطاع من جديد :

عندما علمت الدولة العثمانية بخبر المعاهدة للصلح الجديدة التي أبرمت مع فرنسا وذلك في يوم 23 سبتمبر 1800 م تشددت مع الجزائر، وأمرتها بإعلان الحرب على فرنسا، وهددتها بسوء المصير للبعثة التي أرسلت برئاسة وكيل الخرج وللرعايا الجزائريين في إسطنبول، فاجمع الديوان يوم : 22 جانفي 1801 وابلغ القنصل تانفيل بقطع العلاقات بين البلدين معطية له الحرية في الخروج من الجزائر مع كل أفراد العائلة.

وفي رسالة سرية بعث بها الداي مصطفى إلى القنصل الأول " نابليون بونابرت " أكد له فيها حزنه العميق على قطع العلاقات، وانه مجبر على تنفيذ أوامر السلطان.

و ما يلاحظ هنا أن فرنسا حالما تخلصت من الضغط الأوربي، بدأت توجه أنظارها إلى الجزائر وتتحين الفرصة لتهجم عليها، حيث استغل نابليون بعض الحوادث لافتعال الأزمة مع الجزائر،فخلال جوان 1802، قام الرايس علي بأسر قائد سفينة فرنسية، وقتله لأنه رفض التفتيش واحتجاز المركب، على الرغم من أن ركابه يحملون جوازات موقعة من طرف بونابرت نفسه، فهذه الأعمال اعتبرتها الجزائر سرقة، فاستغلت فرنسا هذه الحوادث لتصعيد الموقف مع الجزائر وذلك برفض نابليون القاطع بدفع الإتاوة، وطالب بإعدام الرايس الجزائري .

بدأ الفرنسيون بإعداد التقارير حول مختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة الجانب العسكري، وفي يوم 5 أوت 1802 م، أرست سفينة بحرية فرنسية فى مرسى الجزائر، تحمل مبعوث الجنرال بونابرت لدى الجنرال مولان، ولقد زود الفرقة بتعليمات تقضي فرض الحصار على الميناء في الحين والبدء في عمليات عدائية من الجزائر في حالة رفض الداي للمطالب الفرنسية فرفض الداي في البداية هذه المطالب وأكد بأنه يفضل حرق المدينة على الاستسلام .

و لكن في يوم 7 أوت 1802 م استقبل الداي مبعوث بونابرت الذي سلم له الرسالة، التي كان يحملها، فتفاجأ الجميع بقبوله ترضية جميع مطالب فرنسا، وحتى عدم دفع الإتاوة ومعاقبته الرايس علي بالقتل، فلا توجد أي معلومات عن أسباب هذا التحول المفاجىء، ودعا الحاج يوسف الخبير بالشؤون السياسية الذي أكد أن هذا العمل يؤدي إلى منع الأزمة تتوسع : ولا يمكن اعتباره استسلاما يشكل مساسا بكرامة الدولة وسيادتها .

و بالرغم من انتهاء الأزمة وتسويتها بالتراضي، فان الجزائر لم تعد مطمئنة الى جانب فرنسا بل بقيت تشك في نواياها الحقيقية، وما يؤكد هذا الشعور بالقلق تلك الجهود التي كان يبذلها الداي مصطفى باشا عقب هذه الأزمة لتقوية استحكامات العاصمة وتطويرها في انه يقضي معظم وقته إلى جانب العمال، كما أعطى التعليمات إلى كل المقاطعات للاستعداد في أي وقت .

7.1- القطيعة وإعلان الحرب.

قام الداي مصطفى بإرسال رسالة إلى المديرية التنفيذية يشتكي من التجاوزات الفرنسية , حيث استولت البحرية الفرنسية على سفينة دانمركية , تحمل البضائع وتجهيزات موجهة للجزائر ,وتماطل فرنسا أيضا في تسديد ديون التاجرين بكري وبوشناق , كما طلب الداي بتسديد مبلغ القرض المقدر بمليون فرنك، مؤكدا على وجوب احترام السفن الجزائرية , كما قام بتوجيه رسالة أخرى باللغة الفرنسية في17سبتمبر1798 , بعدما علم أن رسالته الأولى لم تفهم .وذلك بسبب جهلهم باللغة التركية , وبسبب سوء النية، ملحا برد الحقوق لأصحابها في أقرب الآجال ,ولكن فرنسا اتبعت سياسة المماطلة الى ما نهاية، ولما بدأت الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798. وصل مبعوث السلطات العثمانية الى الجزائر، ومعه فرسان يطلب من الداي إعلان القطيعة مع فرنسا والدخول في حرب ضدها.

وفي صباح يوم 23 ديسمبر 1798.أعلنت الجزائر مع فرنسا والدخول في حرب ضدها , ثم اعتقال القنصل ومعه 28 فرنسيا , كانوا مقيمين في مدينة الجزائر , كما أرسلت تعليمات الداي إلى باي قسنطينة فأمره بغلق مراكز الوكالة الإفريقية في كل من عنابة والقالة , وحجز ممتلكاتها، غير أن هذه الإجراءات كانت شكلية فقط، حيث أفرج عن الجميع بمجرد رجوع البعثة العثمانية التي قد طلبت منه ذلك، ويبدو أن هناك شخصيات من السلطة لم تكن مقتنعة بالموقف الذي اتخذته ضد فرنسا , ويأتي في مقدمتهم الخز ناجي , ووكيل الخراج، بل وحتى الداي مصطفى باشا نفسه , فالقرار اتخذ من طرف الديوان وهو يستجيب للاتجاه العام السائد لدى الناس الذين يمقتون فرنسا.

و من الظاهر أن هذه الآراء نابعة من العلاقات التي تربطهم بالتاجرين اليهوديين : بكري وبوشناق الذين لها مصالح واسعة مع فرنسا، فلا يلائمها قطع العلاقات معها، وخاصة إن ديونها عليها لم تسدد بعد، وكرد فعل أصدرت فرنسا في 15 فيفري 1799 قرارا يقضي هذا القرار بقيام السفن الفرنسية، سفن القراصنة الفرنسيين بمهاجمة كل سفينة حربية كانت أم تجارية تحمل الراية الجزائرية وتوقيف رعاياها، ومصادرة كل الممتلكات ومن نفس الوقت بسبب ما أعلنته فرنسا، وبعد مساعي حثيثة من الداي ومن يعقوب بكري المقيم بفرنسا، رفعت القيود المشروطة نهائيا وذلك في أواخر سنة 1799 .

و في ماي 1800 توجه قنصل جديد إلى الجزائر يدعى " شارل ديبو تانفيل " من اجل إعادة العلاقات بين الدولتين وإبرام الصلح، حيث التقى مع الداي مصطفى وتطرق معه إلى عدة مواضيع منها : التنديد باحتلال مصر، ومسألة تسديد الديون الخاصة بالتاجرين اليهوديين، وكذلك مطالبة فرنسا بدفع إتاوة مقابل الصلح وذلك لسببين مهمين أحدهما امتناع فرنسا عن تقديم الهدايا القنصلية للداي وكذا احتلالها لمصر، وبعد عدة مفاوضات قبلت فرنسا بدفع مبلغ مئتي ألف قرش اسباني (مليون فرنك بدل ست ملايين فرنك فرنسي)، حيث اتفق تانفيل مع وزير العلاقات التجارية تاليران بدفع تسبيق للتاجرين من أجل ان يطمئن لكن في نفس الوقت، يؤكد على ضرورة عدم تصفية ديونها .

غير انه بعد انقطاع صلح اميان سنة 1803 واندلاع الحرب بين فرنسا وانجلترا، غيرت فرنسا سياستها اتجاه الجزائر، واستبدلت التحرش بالمهادنة من اجل تهدئة العلاقات.

ومنذ سنة 1812 م أصبح كل بلد يطبق الإجراءات التي تراعي مصالحه فقط، فالفرنسيون يستولون على السفن التي ترتاد موانئهم ويحتجزون ممتلكات الجزائريين في أراضيهم، والجزائريون بالمقابل يستولون على الغنائم التي يسوقها القراصنة الفرنسيون بموانئهم، ونلاحظ هنا سياسة تتبناها الجزائر قبل الحروب الجارية في أوربا، التي حاولت كسب الجزائر في صفها ولكنها لم تنجح، وعشية سقوط نابليون وعودة آل بوربون إلى عرش فرنسا، رضيت الجزائر بالنظام الجديد في فرنسا، حيث رد الداي الحاج علي باشا، رسالة إلى لويس الثامن عشر، بان الجزائر تعمل بكل صدق وإخلاص من اجل دوام الصداقة بين البلدين .

أزيح القنصل القديم بتعيين بيير دوفال في منصب القنصل العام للجزائر، وخلال هذه الفترة عمدت فرنسا إلى محاولة تحسين وضعها بالجزائر، بترضية الحكومة الجزائرية حول المطالب المالية والاستعداد لتسوية مسألة الديون للتاجرين، وبعد سنة 1818 م وفي أعقاب فشل مبعوثي مؤتمر إيكس لاشابيل، رفض الداي لمساعيهما في إيقاف أعمال البحرية الجزائرية، وفي أواخر شهر جانفي 1825 طرح دوفال مسألة التصالح مع البابوية، وعبثا انتظر قدوم مبعوث من طرفها ما يزيد عن عام ونصف، ولما لم يأت احد اعتبر أن البابوية قد تراجعت عن إبرام مثل هذا الصلح، لذلك استولت البحرية الجزائرية على سفينتين تابعتين للبابوية يومي 18 و20 أوت 1826 .

و في أكتوبر 1826 قدم دوفال بمعية قائد العبارة البحرية الموجودة بالمرسى، مذكرة احتجاج وتصعيد للحكومة الجزائرية، مطالبا باحترام الراية البابوية ومنح تعويضات لها عن المركبين الذين استولت عليها الجزائر، رفضت الجزائر هذه التهديدات، وقررت فرنسا فرض حصار يجري عليها عند نهاية سنة 1826، غير أن الوقت كان شتاء لذلك أجلت إلى الربيع المقبل.

في هذه الظروف وقعت حادثة المروحة، عشية عيد الفطر الذي صادف يوم 27 افريل 1827، أين استقبل الداي حسين باشا القنصل دوفال الذي جاء لتهنئته بالعيد كما جرت العادة بمحضر جميع أعضاء الديوان ،وتطرق الداي حسين إلى مسالة عدم رد حكومة القنصل على برقياته العديدة الخاصة بالديوان، فكان جواب دوفال في منتهى الوقاحة، لقوله " إن حكومتي لا تتنازل في حماية رجل متكلم " .

لم يتمالك الداي نفسه من الغضب فلوح أمامه بمروحته مشيرا له، بالخروج من المجلس فاستغل القنصل هذه الحادثة، لتبليغ قادته بالإهانة العظمى التي لحقت به وبفرنسا وأعلنت فرنسا الحرب على الجزائر في 16 جوان 1827.

مراجع علمية:

-مولاي بلحميسي ، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر رسالة لنيل شهادة ماجستير 1998.

-مولود قاسم نايت بلقاسم : شخصية الجزائر الدولية ووضعيتها العالمية قبل 1830 دار البحث قسنطينة . ط1.

-محمد زروال : العلاقات الجزائرية الفرنسية :(1791-1830)، مطبعة بئر مراد رايس ،وهران ، 1993 .

-جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830)، الجزائر ، منشورات متحف المجاهد ، 1994.

-جمال قنان : معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1987.

- يحي بوعزيز , علاقات الجزائر الخارجية مع دول ممالك أوروبا . المطبوعات الجامعية . الجزائر.دون سنة.

- بفايفر اسيمون : لمحة تاريخية عن الجزائر مذكرات سمون بفايف تقديم و تعريب ، أبو العيد الشركة الوطنية للنشر التوزيع، الجزائر.

- حمدان بن عثمان خوجة : المراة تحقيق محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشروالتوزيع، الجزائر 1980.